شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

Ain Shams University Information Network
جامعة عين شمس
شبكة المعلومات الجامعية
@ ASUNET

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأفلام قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأفلام بعيدا عن الغبار

في درجة حرارة من ١٥-٢٥ مئوية ورطوبة نسبية من ٢٠-٤٠%

To be Kept away from Dust in Dry Cool place of 15-25- c and relative humidity 20-40%

Ain Shams University Information Network
جامعة عين شمس
شبكة المعلومات الجامعية
ASUNET

بعض الوثائق الاصلية تالفة

Ain Shams University Information Network
جامعة عين شمس
شبكة المعلومات الجامعية
@ ASUNET

بالرسالة صفحات لم ترد بالاصل

٢٩١٨

جامعة القاهرة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
قسم الاقتصاد

أهميـــة التنسيق بين السياستين الماليـــة والنقديـــة: استعراض تجارب بعض الدول ووضـــع مقترح للحالة المصرية

رسالـــة مقدمة للحصول على درجة الماجستير

إعداد الباحثة
منى كمـــال سعيـــد محـــمد

إشراف

أ.د./ جنات فاروق السمالوطي
أستاذ الاقتصاد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة

أ.د./ محمود صفوت محيى الدين
أستاذ الاقتصاد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة

٢٠٠٧

الإجـــازة

أجازت لجنة المناقشة هذه الرسالة للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد بتقدير / جيد جداً

بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٠ م

بعد استيفاء جميع المتطلبات،

اللجنـــــة

م	الاســـــم	الدرجـــة العلميـــة	التوقيـــع
١	الأستاذ الدكتور /محمد فتحي صقر	أستاذ الاقتصاد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة	
٢	الأستاذ الدكتور/محمد رضا على العدل	أستاذ الاقتصاد كليـــة التجـــارة جامعـــة عين شمس	
٣	الأستاذة الدكتورة/جنات فاروق السمالوطي	أستاذ الاقتصاد كليـــة الاقتصاد والعلـــوم السياسية جامعة القاهرة	
٤	الأستاذ الدكتور/محمود صفوت محيى الدين	أستاذ الاقتصاد كليـــة الاقتصاد والعلـــوم السياسية جامعة القاهرة	

الاسم: منى كمال سعيد محمد
الجنسية: مصرية
تاريخ وجهة الميلاد: ١٩٨٠/٥/٧ – القاهرة
الدرجة: الماجستير
التخصص: الاقتصاد
المشرفون:
١) أ.د./ جنات فاروق السمالوطي
أستاذ الاقتصاد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
٢) أ.د./ محمود صفوت محيى الدين
أستاذ الاقتصاد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

عنوان الرسالة: أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية: استعراض تجارب بعض الدول ووضع مقترح للحالة المصرية.

ملخص الرسالة

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية من خلال استعراض الإطار النظري لهذا التنسيق، والذي يتضمن: الأسباب الداعية إلى ضرورة هذا التنسيق بين السياستين، وتطور تناول هذه القضية في الأدبيات الاقتصادية، ومحددات التنسيق، والترتيبات المؤسسية اللازمة لتحقيقه. وقد أوضحت الدراسة الارتباط الواضح بين الدراسات الأكاديمية والممارسة العملية، حيث ارتبطت الإصلاحات التي شهدتها التشريعات المنظمة لعمل البنوك المركزية في عديد من دول العالم بنتائج الدراسات النظرية التي تناولت أهمية استقلالية البنك المركزي عن الحكومة في ممارسته لهدف تحقيق الاستقرار في الأسعار كهدف رئيسي للسياسة النقدية، بالإضافة إلى ارتباط الترتيبات المؤسسية الحاكمة لعملية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية بتلك التطورات الأدبية. كما استعرضت الدراسة تجارب بعض الدول الناجحة في مجال التنسيق، وعرضت لتجربة دول الاتحاد النقدي الأوروبي كمثال للتنسيق على المستوى الدولى، وعرضت لتجربتى كلٍ من نيوزيلندا ، والمملكة المتحدة كمثال لخبرة الدول الصناعية المتقدمة بشأن الموضوع محل البحث. بينما قدمت تجارب كلٍ من البرازيل وجنوب أفريقيا المثال على خبرات دول الأسواق الناشئة فى نفس الخصوص.

كما هدفت الدراسة إلى تقويم التجربة المصرية في مجال التنسيق بين السياستين خلال الفترة من ١٩٩١-٢٠٠٦. حيث تأكد هيمنة السياسة المالية على أداء السياسة النقدية. وانتهت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات لتطوير الأداء المصري فيما يخص قضية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في المستقبل. علاوة على ذلك، فقد أسهم استعراض تجارب الدول واستخدام المنهج القياسي في التحقق

من فرضية الدراسة والتي تمثلت في أن التنسيق بين السياستين المالية والنقدية من خلال منح البنك المركزي درجة أكبر من الاستقلالية عن السلطة المالية، وتوفير بدائل أخرى لتمويل العجز المالي (من خلال تطوير الأسواق المالية المحلية) يؤدى إلى صياغة السياسة الاقتصادية الكلية وتحقيق الأهداف العامة للدولة بصورة أكثر كفاءة مقارنة بعدم وجود آلية لمثل هذا التنسيق.

وفيما يتعلق بالحالة المصرية، اقترحت الدراسة إعادة تنظيم وزارة المالية بحيث يتبع مكتب إدارة الدين العام وزير المالية بشكل مباشر، والحاجة إلى توافر بنود تشريعية توضح أهداف ومسئوليات هذا المكتب بصورة واضحة، كما اقترحت العمل على إعداد مشروع لقانون جديد للمالية العامة أو المسئولية المالية، وهو الأمر الذي يسهم في الحد من الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي المصري لأغراض تمويل العجز، ويؤدي إلى تطبيق سياسة مالية مساندة لهدف السياسة النقدية نحو تحقيق هدف الاستقرار في الأسعار.

المشرفون

أ.د./ جنات فاروق السمالوطي

أستاذ الاقتصاد

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة

أ.د./ محمود صفوت محيى الدين

أستاذ الاقتصاد

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة

أهمية التنسيق بين السياستين الماليـــة والنقديـــة:
استعراض تجارب بعض الدول ووضع مقترح للحالة المصرية

مستخلص الرسالة

أبرزت الدراسة أهمية قضية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، وضرورة توافر الإطار المؤسسي الملائم لنجاح عملية التنسيق بين هاتين السياستين، كما قدمت الدراسة استعراضاً لتجارب عدد من الدول في مجال التنسيق على المستويين المحلي والدولي. وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق استهداف التضخم يُعد بمثابة آلية هامة تعزز من كفاءة عملية التنسيق، حيث يسهم في إضفاء الاستقلالية على أداء البنك المركزي والحد من الاقتراض الحكومي المباشر لأغراض تمويل العجز المالي من خلال العمل على تطوير الأسواق المالية المحلية لتوفير مصادر غير تضخمية لتمويل هذا العجز. ومن استعراضها للحالة المصرية، خلُصَت الدراسة إلى أهمية اتخاذ المزيد من التدابير نحو تعزيز التنسيق بين السياستين خاصة وأن هناك عدد من التحديات أمام السياستين المالية والنقدية. ولعل أهمها -على الإطلاق- ارتفاع العجز المالي، وحجم الدين العام. وهو الأمر الذي دفع بالدراسة المقدمة نحو اقتراح الأخذ بقواعد السياسة المالية أسوة بتجارب الدول في هذا المجال.

الكلمات الدالة

- التنسيق بين السياستين المالية والنقدية
- السياسة النقديـــة
- الاتحاد النقدي الأوروبي
- البنك المركزي المصري
- إدارة الدين العام
- السياســـة الماليـــة
- الهيمنـــة الماليـــة
- استهداف التضخـــم
- لجان السياسة النقدية
- قواعد السياسة المالية

إشراف

أ.د./ جنات فاروق السمالوطي

أستاذ الاقتصاد

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة

أ.د./ محمود صفوت محيى الدين

أستاذ الاقتصاد

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة

٢٠٠٧

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُلِ الحَمدُ للهِ الَّذِي لَم يَتَّخِذ وَلَداً وَلَم يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ فِي المُلكِ وَلَم يَكُن لَّهُ وَلِيٌّ مِنَ الذُّل وَكَبِّرهُ تَكبِيراً ﴾

صدق الله العظيم

من سورة الإسراء آية رقم "١١١"